الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الرابطة» توقّع عقد تسهيلات ائتمانية بـ 220 مليون دولار

أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل «الرابطة» عن قيامها وشركاتها التابعة بتوقيع عقد تسهيلات ائتمانية مع بنوك خليجية. وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، أن العقد يهدف إلى زيادة قيمة التسهيلات الممنوحة من مبلغ 54 مليون دينار إلى نحو 220 مليون دولار. وأشارت «الرابطة» إلى أن الغرض من زيادة قيمة التسهيلات هو تمويل أنشطة الشركة وشركاتها التابعة. وبحسب البيان، فإن الأثر المالي للعقد يتمثل في انعكاس تلك المبالغ التي سيتم استخدامها من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة تباعا في البيانات المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2018 طبقا للمعايير المحاسبية الدولية.

13 سهماً مرشحة للانضمام أبرزها «وطني» و«بيتك» و«هيومن سوفت» و«زين»

«MSCI»: 5 تحديات أمام انضمام بورصة الكويت لمؤشر الأسواق الناشئة

تصوير: زين علام

محمود صبحي

أعلنت MSCI عن وضع بورصة الكويت تحت المراقبة لمناقشة انضمامها الى مؤشر الأسواق الناشئة في يونيو 2019، وذلك ضمن نتائج مراجعة المؤشر أول من أمس والتي أسفرت عن انضمام السوق السعودي.

وقالت MSCI في تقريرها بعنوان «التشاور حول اقتراح إعادة تصنيف مؤشر MSCI الكويت» ان هناك العديد من التعليقات لدى MSCI حول أداء السوق الكويتي والتي سيتم التشاور بشأنها مع الجهات المختصة في إشارة الى هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت. بحيث يتم اتخاذ القرار النهائي في يونيو من العام المقبل مع توقع بدء التطبيق في مايو 2020.

وأشار التقرير الى وجود بعض النقاط الإيجابية التي تمت ملاحظتها خلال الفترة الماضية بدءا من مايو 2017 وهي:

- تبسيط فتح الحساب والتسجيل باللغة الانجليزية من خلال تبسيط الاجراءات والمستندات المطلوبة في مايو 2017.
- بدء تفعيل عملية التسليم مقابل الدفع DvP في ابريل الماضي.
- تفعيل آلية جديدة لحفظ الأوراق المالية ذات معدل أمان أكبر لحسابات العملاء.

وأظهر التقرير الذي نشرته MSCI موقف بورصة الكويت من الانضمام مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بناءا على 9 معايير، حيث قامت بترقية البورصة الكويتية في 4 معايير وهي تسجيل وفتح الحسابات ومعيار لوائح السوق والمقاصة والتسوية وحفظ الأوراق المالية:

1 ملكية الأجانب

جاء تقييم أول وأهم المعايير للانضمام لمؤشر MSCI سلبيا والخاصة بملكية الاجانب عند مستوى (–؟) وعلق التقرير بأنه توجد محدودية لملكية الأجانب في أسهم القطاع المصرفي بحد أقصى يصل إلى 49٪ فقط وهي قيود على أسهم تمثل 26٪ من القيمة السوقية لكافة أسهم البورصة الكويتية مجتمعة.

2 حقوق المستثمرين الأجانب

ثبتت MSCI تقييمها لبورصة الكويت فيما يخص معيار حقوق المستثمرين الاجانب عند مستوى (+) وقال التقرير ان ملكية معظم الشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت يغلب عليها وجود ملاك استراتيجيين لديهم حصص حاكمة من الأسهم ما يمثل عائقا امام تطبيق معايير الحوكمة والشفافية.

3 تسجيل حسابات لمستثمرين أجانب

تم رفع تقييم السوق الكويتي في ذلك المعيار من مستوى (–؟) إلى مستوى (+) وعلقت MSCI على ذلك بانه يوجد تحسن ملحوظ فيما يخص معيار تسجيل حسابات جديدة لمستثمرين أجانب، حيث تم خفض المتطلبات الخاصة بفتح حساب جديد والتسجيل بالشركة الكويتية للمقاصة وقبول وثائق باللغة الانجليزية ويتم تقدير الوقت اللازم لذلك بأسبوعين فقط.

4 لوائح السوق

رفعت MSCI تقييم البورصة الكويتية فيما يخص بند لوائح السوق من (+) إلى مستوى (++) وأرجعت ذلك الى أن كافة اللوائح متاحة باللغة الانجليزية على موقع بورصة الكويت بالإضافة الى التطوير الذي تم في اللوائح الجديدة التي تم الإعلان عنها مؤخرا.

5 تدفق المعلومات

حصلت بورصة الكويت على تصنيف (–؟) دون تغيير في المعيار الخاص بتدفق المعلومات، حيث انتقدت MSCI طريقة تدفق المعلومات في بورصة الكويت وقالت «معلومات الأسهم غير مكتملة وغالبا لا يتم الكشف عنها في الوقت المناسب».

6 المقاصة والتسوية

تمت ترقية بورصة الكويت فيما يخص ذلك المعيار من (–؟) إلى (+) وأرجعت MSCI تلك الترقية بسبب تطبيق نظام التسوية الجديد T+3 لكل من المستثمرين المحليين والأجانب في أبريل الماضي وتطبيق نظام التسوية والمقاصة الجديد DvP (الدفع مقابل التسوية).

ولكن لايزال نظام السحب على المكشوف محظورا.

7 حفظ الأوراق المالية

تمت ترقية بورصة الكويت في المعيار الخاص بحفظ الأوراق المالية من (–؟) إلى (+) وارجع التقرير ذلك الى الكفاءة التشغيلية لنظام DvP وهو ما أدى الى إلغاء التداولات المنفصلة وحد من وصول السماسرة المحليين الى حسابات التداول بشكل كبير.

8 الإيداع والتسجيل

حصلت بورصة الكويت على تقييم (+) لمعيار الايداع والتسجيل دون تعديل حيث أشارت الى ان الإيداع المركزي لا زال يعمل كتسجيل مركزي ايضا.

9 نقل الملكية

حصلت بورصة الكويت على تقييم سلبي عند مستوى (–؟) لمعيار نقل الملكية وأرجعت MSCI ذلك التقييم الى حظر عمليات النقل العينية والمعاملات خارج البورصة.

13 سهماً مرشحة للترقية

وضعت MSCI قائمة من 13 شركة مدرجة مرشحة للانضمام الى مؤشر MSCI للاسواق الناشئة في المراجعة نصف السنوية في يونيو من العام 2019 وفي مقدمتها بنك الكويت الوطني بأكبر قيمة سوقية في السوق البالغة 15,13 مليار دولار يليه بيت التمويل الكويتي بقيمة سوقية 10,9 مليارات دولار ثم زين بقيمة سوقية 5,95 مليارات دولار وفي المرتبة الرابعة بنك بوبيان بقيمة سوقية 3,78 مليارات دولار تليها اجيليتي بـ 3,7 مليارات دولار والمباني 2,1 مليار دولار ثم هيومن سوفت بقيمة سوقية 1,6 مليار دولار. وبقيمة سوقية أقل من مليار دولار جاءت 5 أسهم مرشحة للانضمام وهي بنك وربة وKIB وميزان القابضة والصناعات الوطنية القابضة ومجموعة الامتياز الاستثمارية والاستثمارات الوطنية.

الخالد: الإعلان تأكيد على أن البورصة تمضي بالطريق الصحيح

خالد الخالد

قالت بورصة الكويت في بيان صحافي أمس: ان مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال MSCI قد أعلنت عن ضمها البورصة إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق للعام 2019، والذي على أثره قد يتم ترقية تصنيف الكويت من الأسواق الثانوية إلى الأسواق الناشئة. على أن تقوم MSCI باستطلاع آراء المشاركين في السوق حول اقتراح إعادة تصنيف لمؤشر MSCI الكويت على أن يتم إعلان النتيجة النهائية في يونيو 2019 للبدء في إمكانية تطبيقها ضمن المراجعة نصف السنوية التي تتم في مايو 2020. ومن المرجح أن يصل وزن مؤشر MSCI الكويت إلى 0,3٪ ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة.

وتعليقا على الإعلان، صرح خالد الخالد، الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت: «يأتي هذا الإعلان ليؤكد على أن بورصة الكويت تمضي بالاتجاه الصحيح في إجراءاتها التطويرية وعلى أهمية التحديثات والإصلاحات التي أجرتها مؤخرا».

- سيطرة ملاك إستراتيجيين على حصص حاكمة يعوق تطبيق معايير الحوكمة والشفافية
- ملكية الأجانب محدودة بسقف 49٪ في البنوك والتي تمثل 26٪ من القيمة السوقية للأسهم
- تدفق المعلومات حول الأسهم غير كاملة ولا يتم الكشف عنها في الوقت المناسب
- صعوبة في عمليات نقل الملكية العينية والتعاملات خارج البورصة
- البورصة نجحت في معايير لوائح السوق والحفظ المركزي والمقاصة والتسوية وفتح حسابات جديدة

بمتوسط تداولات يومية 15,3 مليون دينار

46 مليون دينار حصيلة تداولات البورصة بعد العيد

شريف حمدي

شهدت تعاملات بورصة الكويت ارتفاعا ملحوظا على مستوى السيولة بنهاية تعاملات الأسبوع الأول بعد عطلة عيد الفطر المبارك، إذا ارتفع معدل التداول اليومي إلى 15,3 مليون دينار كحصيلة إجمالية قريبة من 46 مليون دينار علما بأن تداولات الأسبوع اقتصرت على 3 جلسات.

وجاءت الزيادة الملحوظة في السيولة على وقع استهداف عدد من الأسهم القيادية أبرزها أسهم زين والوطني وبيتك، فضلا عن عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة في السوق الرئيسي.

وتأثرت تعاملات الأسبوع بعمليات التصريف بهدف جني الأرباح من الأسهم التي شهدت ارتفاعات سعرية، لافتة خلال الأسبوعين الآخرين من شهر رمضان التي شهدت عمليات شراء على كثير من الأسهم التي تراجعت أسعارها وكانت مغرية للشراء.

وشهدت تعاملات أمس الخميس قفزة على مستوى السيولة بتجاوزها 21 مليون دينار تزامنا مع وضع بورصة الكويت تحت المراقبة تمهيدا لترقيتها الى سوق ناشئ من قبل «ام اس سي اي» وسط توقعات ان يستمر الاقبال على الأسهم القيادية خلال الفترة المقبلة.

مؤشرات السوق

رغم ارتفاع السيولة إلا أن المؤشرات الثلاثة شهدت تراجعا جماعيا بنهاية تعاملات الأسبوع وكانت التراجعات كالتالي:

تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,4٪ بخسارته 20 نقطة ليصل إلى 4822 نقطة من 4842 نقطة.

انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة مماثلة بخسارته 19نقطة ليتراجع الى 4803 نقاط انخفاضا من 4822 نقطة.

انخفض أيضا مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,3٪ اذا خسر 20 نقطة ليتراجع الى 4857 نقطة من 4877 نقطة.

«S&P» تثبت تصنيف «الخليج» وتعدل نظرتها المستقبلية إلى «مستقرة»

أعلن بنك الخليج عن قيام وكالة ستاندرد آند بورز بتثبيت التصنيف الائتماني للبنك عند المرتبة «–A»، مع تعديل النظرة المستقبلية من «إيجابية» إلى «مستقرة».

وبحسب بيان البنك على موقع البورصة أمس، فقد ثبتت الوكالة التصنيف الائتماني للمصدر على المدى الطويل عند المرتبة «–A»، وعلى المدى القصير في المرتبة «2–A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة». وقالت الوكالة إنها توقعت في السابق وجود احتمال كبير بتحسن رأسمال البنك ونزعته للمخاطر حتى نهاية 2019، لكنها ترى الآن أن هذا الاحتمال قد تراجع وبالتالي تعديل النظرة المستقبلية من «إيجابية» إلى «مستقرة».

وأضافت الوكالة: «من وجهة نظرنا، سيكون لدى بنك الخليج قدرة داخلية محدودة على توليد رأس المال خلال 12–24 شهرا القادمة، حيث نتوقع أن يتجاوز نمو البنك في الكويت معدل السوق في حين أن نسبته توزيع الأرباح لاتزال بنحو 50٪، كما هو الحال في السنوات الأخيرة».

وأوضحت «ستاندرد آند بورز» أنها أخذت في الاعتبار أيضا تأثير تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية على البنك في العام 2018.

ونتيجة لذلك، توقعت الوكالة ألا يتمكن «بنك الخليج» من المحافظة على نسبة تفوق 10٪ لنسبة رأس المال المعدلة بالمخاطر قبل التعديلات خلال 12–24 شهرا القادمة، متوقعة أن تبلغ تلك النسبة نحو 9,5٪ حتى نهاية عام 2019. ورغم ذلك، أكدت الوكالة في تقريرها على الاعتراف بالتقدم الذي أحرزه البنك في تحسن جودة الأصول، موضحة أن تصنيفات «بنك الخليج» لاتزال تعكس قوة مركزه بصفته أكبر رابع بنك تجاري في الكويت. وتابعت: «حصة البنك في السوق من القروض والودائع مستمرة في التحسن، ومتوقع استمرار البنك في النمو بشكل أسرع من السوق حتى لو كان ذلك بعوائد أقل نسبيا».

تميل إلى فصل توليد الكهرباء عن تحلية المياه

الطاقة المتجددة تغيّر نهج الأسواق في المنطقة

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن عددا قليلا فقط من مناقصات مشاريع محطات الطاقة الحرارية التقليدية في الشرق الأوسط سيتم طرحه في عام 2018، وتتجلى الطبيعة المتغيرة لسوق المرافق العامة في تراجع عمليات طرح المناقصات في هذا القطاع.

وقالت المجلة ان التوجه لاستخدام الطاقة المتجددة تجلى بصورة واضحة في يونيو حيث وضعت الكويت اللمسات النهائية على قائمة التأهيل المسبق للشركات المتقدمة لمشروع توليد 1 غيغاواط من الطاقة الشمسية، واستدراج عمان مقترحات لمشروع الطاقة الشمسية بقدرة 500 ميغاواط، ودعت دبي الاستشاريين لتقديم مقترحات للمرحلة الخامسة من مجمع الشيخ محمد بن راشد للطاقة الشمسية الطموح.

وفي موازاة التوجه نحو الطاقة الشمسية الكهروضوئية، التي برزت كأرخص مصدر للكهرباء في المنطقة، فإن مناقصة امارة أبوظبي الخاصة بأكبر محطة تحلية مياه في العالم والتي ستعمل بنظام التناضح العكسي تظهر تزايد الرغبة في فصل مصادر الطاقة عن موارد المياه في المنطقة، واللتين ظلتا مندمجتين تقليديا في منشآت الطاقة الحرارية وتحلية المياه. ومن شان فصل توليد الكهرباء عن تحلية المياه تحقيق المزيد من المرونة لتلبية الطلب في أوقات الذروة وزيادة كفاءة العرض.

وتقول المجلة ان الفوائد التي تجنيها الحكومات من السعي وراء الطاقة المتجددة تنعكس في ثلاث نواح، أولها: تعزيز أمن الطاقة من خلال تنويع مصادرها، وثانيها: خفض تكلفة الكهرباء، وأخيرا تقليص انبعاثات الكربون. كما أن تزايد مشاريع الطاقة المتجددة يناسب قطاع تمويل المشاريع في المنطقة، والذي أصبح انتقائيا بشكل متزايد خصوصا فيما يتعلق باتفاقيات التمويل طويلة الأجل، حيث تحظى بالأفضلية قروض التمويل طويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي حين ان نمو الطلب السريع على الكهرباء سيعزز الحاجة لمحطات الطاقة الحرارية الكبيرة على المديين القصير والمتوسط، فإن نشاط المشروعات في النصف الأول من عام 2018 يسلط بعض الضوء على مستقبل قطاع الطاقة في المنطقة.